الأهرام

المصدر : الاهرام

التاريخ : ٥استمبر ١٩٩٥

ندوة عن جرائم قتل الأسرى المصريين

إسرائيل ملزمة قانونا بتسليم المتهمين

عقدت مساء الأحد الماضى ندوة سبق ان دعونا اليها على هذه الصفحة فى الرابع من اغسطس الماضى لمناقشة جرائم اسرائيل التى ارتكبتها بقتل الاسرى المصريين خلال حرب السويس ١٩٥٦ وعدوان يونيو ١٩٦٧ وكنا فى ذلك التاريخ قد طالبنا بتحرك عاجل ودعونا منظمات حقوق الانسان والاحزاب والمنظمات وبعدها استجاب السيد عمرو موسى وزير الخارجية وتحرك باسم الحكومة رسميا طالبا من اسرائيل ان تحقق فى الامر ثم عدنا الى الموضوع مرة ثانية وفى الحادى عشر من أغسطس أشرنا الى تحرك وزير الخارجية لكننا وجهنا اللوم الى المنظمات الاخرى كما نشرنا شهاداتنا التى عاصرناها خلال عدوان ٦٧ خلال عملنا كمراسل عسكرى للاهرام وذكرنا كيف كان الاسرائيليون يقتلون الاسرى المصريين والهدف من ذلك.

وقد تبنت المنظمة المصرية لحقوق الانسان هذا الاقتراح ودعت الى الندوة التى شاركت فيها مجموعة كبيرة من المثقفين من مختلف المجالات والتخصصات حيث تحدث عبد العزيز محمد نقيب محامى القاهرة ونائب رئيس المنظمة وقال انه تقدم ببلاغ الى النائب العام بضرورة عقاب المتورطين الاسرائيليين فى جرائم قتل الاسرى.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

واوضح انه اذا كانت جريمة قتل الاسرى والمدنيين التى قام بها ضباط وجنود اسرائيل تخضع لاحكام اتفاقية جنيف ١٩٤٩ والتى تحظر اتخاذ اعمال عنف ضد الأسرى والمدنيين وعلى الاخص جرائم القتل بكل انواعه فإن هذه الجرائم تخضع ايضا لاحكام قانون العقوبات المصرى الذى وقعت هذه الجرائم على أرضه وفى اطار اختصاصه الاقليمى وولايته بل ان الفقرة الخامسة من اعلان المبادىء الصادر به قرار الامم المتحدة رقم ٣٠٧٤ يؤكد هذه الولاية والاختصاص للقانون والقضاء المصرى حيث قررت تلك الفقرة انه يقدم للمحاكمة الاشخاص الذين تقوم ضدهم دلائل على انهم ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الانسانية ويعاقبون اذا وجدوا مذنبين وذلك كقاعدة عامة فى البلدان التى ارتكبوا فيها هذه الجرائم.

وتقول المادة السابعة من اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والتى قررتها الامم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ بقرارها رقم ٢٦٠ ان هذه الجرائم لاتعتبر جرائم سياسية على صعيد تسليم المجرمين والزمت الدول الموقعة ومنها اسرائيل تلبية طلب التسليم.

واوضح الدكتور سعد الدين ابراهيم انه لابد من طرق كل السبل على كافة الاصعدة الاقليمية والدولية من أجل تحريك هذا الموضوع واكد ان جريمة قتل الاسرى المصريين لايقل جرما عن جريمة محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا.

ومن جهته أوضح فاتح عزام عضو منظمة الحق الفلسطينى ضرورة التعامل بحزم مع هذه القضية حتى لاتتكرر المأساة وطالب بضرورة تشكيل لجنة مصرية اسرائيلية دولية للتحقيق فى تلك الجرائم على ان تنشر نتائج التحقيقات علنا.

ثم قدم الاستاذ محمد بسيونى عضو مجلس امناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان كشف حساب بشأن تلك القضية ومن فجرها وماتم انجازه بشأنها فقال ان أول من فجر القضية فى الصحف المصرية هو الاستاذ محمود مراد نائب رئيس تحرير الاهرام فى عموده المنشور فى الاهرام فى ١٩٩٥/٨/٤ ثم فى عمود اخر فى ١١ اغسطس ١٩٩٥ ثم توالت البيانات وردود الافعال من قبل العديد من المنظمات والنقابات المهنية وقد وصل مانشر عن تلك

القضية فى الصحف والمجلات المصرية والعربية حتى الآن الى ١٦٧ مادة صحفية ما بين خبر وموضوع وتحقيق صحفى.

كما تم رفع ١٧ قضية أمام المحاكم المصرية تطالب بمحاكمة الاسرائيليين المتورطين فى تلك الجرائم والتعويضات وقد رفعت المنظمة المصرية لحقوق الانسان ٤ قضايا وتضامنت فى بقية القضايا التى رفعت.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ثم تحدث الرقيب امين عبد الرحمن محمد أحد أسرى حرب ١٩٦٧ فقال : انا كنت رقيبا مجندا بالجيش المصرى رقم (٥٥٠٣٢٢) والاسير لدى اسرائيل رقم ١٢٠٩ وقد كنت فى مجموعة باليمن ونزلنا من اليمن فى ٣ يونيو ١٩٦٧ الى ميناء الأدبية وكتبنا بالدم على البواخر «من اليمن لفلسطين ياجمال مستعدين» ثم توجهنا الى سيناء عبر كوبرى اقيم على عجل بخلاف كوبرى الفردان الى ان وصلنا الى وادى العريش ثم تمركزنا فى منطقة خرم كان ذلك يوم ٤ يونيو ٦٧ وفى التاسعة صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧ صدرت الاوامر المصرية بالانسحاب والتصرف فى الاسلحة بتدميرها او دفنها تخلص معظمنا من الاسلحة بدفنها فى المواقع فى جنوب العريش وفى وادى حسنة وتمسك القليل منا بسلاحه واتجهنا للخلف تحت امر القيادة المصرية حتى وصلنا الى الحسنة وهناك كانت المفاجأة والمأساة فى نفس الوقت حيث وجدنا القوات الاسرائيلية وقد قامت بنصب مصيدة فى ميدان الحسنة اخذتنا مجموعات فى تبة وراء تبة واقعدونا فى الجبل بشرط ان نكون واضعين ايدينا فوق رؤوسنا وظللنا هكذا الى ان وصلت الساعة الخامسة مساء فاحضروا لنا قليلا من الماء وطلبوا من الضباط المصريين من الاسرى التقدم ليشربوا أولا فتجمع الضباط المصريون حول الماء واذا بالقوات الاسرائيلية تنهال عليهم بالرصاص وتقتلهم جميعا ومن بينهم ضابط سريتى واسمه عبد اللطيف محمد العايدى عندما تأكدت اننا سنموت قمت أنا وزملائى الباقون بالفرار فى الجبل وتخفينا فى شكل عمال مناجم الى أن وصلنا الى منطقة المليز وهناك وجدنا مصيدة أخرى حيث وجدنا ان كل من فى المنجم من الاسرى المصريين قتلى بعد ان حصدتهم النيران وهم عزل واثناء هروبنا قبض علينا الاسرائيليون مرة أخرى فى ١٨ يونيو والقوا بنا فى معسكر عتليت وأصدروا لنا الأوامر بخلع الاحذية والمشى فوق الشوك داخل المعسكر وظللنا هكذا الى ان تم الافراج عنا فى عملية تبادل للاسرى فى أواخر عام ١٩٦٨

ثم تحدث الدكتور جهاد عودة فقال اخشى ان تضيع القضية بسبب عدم قدرتنا على تدقيق التفاصيل مشيرا الى أن المسألة ليست سهلة ولابد من وجود ادارة قانونية على ارقى مستوى

وطالب الدكتور حلمى مراد بعدم التسرع فى رفع القضايا موضحا ضرورة الحصول اولا على المعلومات الكافية مع الاستمرار فى اثارة الموضوع عالميا ولكن دون ذكر تفاصيل او اسماء وهذا يتم عن طريق لجنة سرية بالتفاهم مع الحكومة

وأوضح الدكتور حسام عيسى ان تحويل القضية الى تعويضات يعد جريمة كبرى لانه سيتم دفع التعويض وتقتل القضية مشيرا الى انه لاتوجد مشكلة فى الاثبات نظرا لأن الاسرائيليين هم المعترفون بأنفسهم

ومن جهته اشار الاستاذ نجاد البرعى المحامى الى ان قضية الاسرى تؤكد من جديد ان فكرة تداول المعلومات ونشرها حق اساسى من حقوق الانسان موضحا ان القضية خرجت اولا من اسرائيل وليس من مصر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية